النقاب عن ظاهرة الفساد الاقتصادي محاولاً
بيان أشكاله وآليات مكافحته؟

الملخص بالفرنسية

Tendance de la corruption se débattent sinistre les valeurs de la bonté de l'humanité , indépendamment de la nature du système politique et vie sociale de la pénétration de la société , la corruption dans les communautés , et est devenu un phénomène mondial qui n'est plus réparti confinée aux seuls pays en développement , mais a frappé de nombreux pays développés et qui a été confirmé par les rapports internationaux la corruption et la transparence , où ont expliqué que la corruption a causé une perte de plus d'un billion de dollars dans le monde et environ 40 milliards de dollars dans les pays arabes , et que la plupart des pays souffrent de nombreux problèmes économiques qui affligent les planificateurs et les décideurs dans ces pays le développement économique, il est le plus important de ces problèmes et la plus dangereuse de l'Etat, le problème de la corruption économique vécue par tous les pays développés et les pays en développement aussi bien , et qui diffère de la taille et de ses effets , selon la composition différente de la politique, économique et sociale de chaque État « Compte tenu de l'importance de ce sujet et de la gravité dans le même temps nous voulions avoir quelqu'un d'autre avec la contribution de chercheurs a dévoilé dans le phénomène de la corruption , en essayant formes et des mécanismes pour combattre les états économiques ?

الفساد الاقتصادي وآليات

مكافحته

الدكتور: دمانة محمد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة قاصدي مرياح - ورقلة

الملخص بالعربية

الفساد نزعة شريرة تصارع قيم الخير بالانسان بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد بالمجتمع، فالفساد تغلغل في المجتمعات، وأصبح ظاهرة عالمية حيث لم يعد انتشاره قاصراً على الدول النامية فقط، بل أصاب العديد من الدول المتقدمة أيضاً، وهو ما أكدته التقارير الدولية عن الفساد والشفافية، حيث أوضحت أن الفساد تسبب في خسائر بلغت أكثر من تريليون دولار في العالم ونحو 40 مليار دولار في الدول العربية، وإذ كانت معظم الدول تعاني من عديد المشاكل الاقتصادية التي تؤرق المخططين وصانعي السياسة الاقتصادية في هذه الدول، فإن من أهم هذه المشاكل وأشدّها خطراً على الدولة، مشكلة الفساد الاقتصادي الذي تعاني منه جميع الدول المتقدمة، والنامية على حد سواء وإن اختلف حجمه وآثاره طبقاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ونظراً لأهمية هذا الموضوع ولخطورته في نفس الوقت فقد أردنا مساهمة مع غيري من الباحثين في كشف

2- الاقتصاد الأسود

وهو كافة الأنشطة التي تخفف دخلا لا يتم إدراجه رسميا ضمن حسابات الناتج القومي وذلك لتعمد إخفاؤه تهربا من الضريبة أو تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بنشأة النشاط أو بسبب كون هذه الأنشطة المولدة للدخل بأنه مجموع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون⁽⁶⁾ وعرفه البعض⁽⁷⁾ مخالفة للقانون والاعتباريون ولا يعلى عنها ولا تدرج دخولها في حسابات الناتج القومي سواء كانت هذه الأنشطة مشروعة أو غير مشروعة من الناحية القانونية وإن كانت في مجملها غير مشروعة وترجع أسباب ظهور الاقتصاد الأسود إلى ما يلي:

أ- الأنظمة الضريبية غير العادلة والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من تزوير الحسابات ومن ثمة التهرب الضريبي.

ب- الأنظمة السياسية غير العادلة، والتي يدورها تختلف أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة أيضا، ومن ثمة تفتح الباب أمام ممارسة أنشطة اقتصادية لا يتم التبليغ عنها للسلطات المختصة.

ج- زيادة الأعباء الاجتماعية، ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية غير العادلة، ومن ثمة ممارسة أنشطة اقتصادية لا يتم التبليغ عنها للسلطة المختصة.

د- تدني مستويات الأجور المادية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، فضلا عن أنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة، الأمر

أولا: أشكال الفساد الاقتصادي في الفكر

الوضعي:

يمكن تحديد أشكال الفساد من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الوضعي إلى:

1- غسيل الأموال: Money laundering

تعتبر ظاهرة غسيل الأموال من بين أكثر ظواهر الفساد الاقتصادي لذا فإنها تحتل اليوم أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي ولذلك يتزايد الاهتمام بها، وسبيل معالجتها من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية، والمراكز العالمية الكبرى، حيث تهدد هذه الظاهرة⁽¹⁾ الاقتصاد العالمي وخاصة البلدان النامية فعلى المستوى الدولي قد أصبحت أوروبا منطقة بؤر غسيل الأموال القذرة وأن عواصمها الكبرى مثل لندن، باريس، جنيف، بروكسل، مدريد... تتم فيها عمليات غسيل الأموال علنا الأمر الذي فرض سن مجموعة من التشريعات⁽²⁾ توقف جميع أشكال الغسيل القذرة.

هذا وقد بلغت حجم غسيل الأموال التي يتم غسلها حول العالم ما يزيد على تريليون دولار، وذلك حسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام 2005 وهو ما يمثل ما بين 2% إلى 5% من إجمالي الناتج القومي في العالم مما يشكل معه خطورة بالغة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾ حيث تحوز الأموال القذرة على 25% من إجمالي التعاملات المالية في الأسواق العالمية⁽⁴⁾ وتقدر بعض الجهات أن بعض الأرباح تعود إلى تجارة المخدرات فقط.

معتمداً على استعداد هؤلاء الأفراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة واستعداد المكلف لدفع المبالغ.

4- التبذير في نفقات الدولة:

من أهم مظاهره إرتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة، مثل الخدمات التعليمية والصحية عن الحد الأدنى المقرر لها سواء تنظيم الجهاز الحكومي وتداخل اختصاصات الوحدات الإدارية وإصطلاحاً أكثر من جهة واحدة، لتأدية نفس الخدمات أو خدمات متقاربة أو متكاملة الأمر الذي يترتب عليها إرتفاع تكاليف تأدية هذه الخدمات دون مبرر تحقيق مأرب خاصة لبعض ذوي السلطة والنفوذ الكبير البعض من هؤلاء لاستغلال مراكزهم الوظيفية في تمهيد الطرقاتي تنير حركاتهم من وإلى منازلهم أو إقامتهم أو إقامة إستراحات خاصة بهم، وقد قدرت بعض التقارير الدولية مبالغ الرشاوي⁽¹²⁾ التي تدفعها لبعض الشركات الصناعية لشراء أصول القطاع العام في هذه الدول بحوالي 70 مليار دولار سنوياً⁽¹³⁾ و هو ما يقارب المبلغ الذي تحققه الأمم المتحدة لبرنامج محاربة الفقر.

5- إختلاس المال العام:

لعل ما تنشره الجرائد اليومية من حالات الإفلاس من قبل موظفي الدولة والقائمين على إدارة مرافقاتها الحيوية لخير دليل على ذلك، ويعتبر إختلاس المال العام من أهم الجرائم المرتبطة بالفساد الاقتصادي⁽¹⁴⁾ فضلاً عن إرتباطها بعملية تبييض الأموال حيث يتجه

الذي يدفع الأفراد إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية.

3- التهرب الضريبي Tax Evasion

يعد شكلاً من أشكال الفساد الاقتصادي الذي تتناوله الكثير من الأدبيات الاقتصادية ويقصد به عدم قيام الممول⁽⁸⁾ الذي توافرت فيه شروط الخضوع للضريبة والوفاء بها والمخالفة لنصوص قوانين الضرائب⁽⁹⁾، ودون أن ينقل عبئها إلى الغير، مستعيناً في ذلك بوسائل احتيالية.

و علاقة التهرب الضريبي بالفساد الاقتصادي قوية. ذلك أن المكلف ليس هو وحده الذي يبحث عن أسباب للتهديد من دفع الضريبة. وإنما هناك بالمقابل باحثين عن الربح من موضعي الحكومة حيث يقومون باستخدام أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة⁽¹⁰⁾.

فالتهرب الضريبي يتضمن غشاً وتحايلاً على التشريعات الضريبية لغرض الضريبة لذا فإن التهرب الضريبي يتخذ عدة أشكال⁽¹¹⁾.

أ: عدم الإعلان عن النشاط وبالتالي عن الدخل الخاص للضريبة

ب: تقديرات غير حقيقية عن المتغيرات الاقتصادية للممول والتي على أساسها يتم تحديد وعاء الضريبة.

ج: تغيير القانون تفسيراً سيئاً عن قصد حتى يمكن للممول أن يتحمل أقل قدر ممكن من الضرائب وقد يقوم الممول بمساومة أفراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة)

أ) المعالجة الإدارية والقانونية :

إن تغلغل الظاهرة يقتض سن قوانين صريحة وواضحة وتنظيمات إدارية متطورة وكذا إنشاء أجهزة ومؤسسات تنفيذية ورقابية عالية الكفاءة تساندها إدارة سياسية حاسمة وذلك لزيادة احتمالات كشف الفساد ومعاقبة الفاسدين والمفسدين عند مقاضاتهم في إطار القانون وهذه المعالجة ضرورية لمكافحة الفساد ولا بد أن تكون جزءاً أساسياً من أي نظام للإصلاح الإداري والقانوني للحد من الفساد، كذلك فإن اعتماد القوانين والنظم على هذه المعالجة سواء على المستوى المحلي أو الدولي من خلال عقد الاتفاقيات⁽¹⁹⁾ الملزمة للدول والأطراف المشاركة فيها ومن خلال التفاوت الدولي في ملاحقة الفاسدين.

مع ترميم التصدعات والفجوات في القوانين التي يجعلها المفسدون منعرجاً لإفسادهم ولا بد من التطبيق الحكيم والحازم لتلك القوانين الخاصة بالتفتيش الإداري والماليو إنزال أقصى العقوبات بحق الفاسدين والمفسدين وإقتلاعهم من جذورهم ولا بد من بناء منظومة رقابية صارمة ومستقلة عن تأثيرات سياسية وأن تكون مجهزة بقدرات بشرية ومادية ووسائل قانونية فاعلة لمواجهة الفساد⁽²⁰⁾ والقضاء عليه عبر إعلاء صرح الشفافية والرقابة الوقائية.

يضاف إلى ذلك سلسلة القرارات التي إتخذتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)⁽²¹⁾ وإنشاء إدارات أخرى لوضع الآليات والإستراتيجيات لمكافحة

الحاصلون على الأموال المختلصة الى إداها في بنوك أجنبية خارج البلاد توطئة لعودتها في المستقبل إلى البلاد بصورة مشروعة، وبالتالي⁽¹⁵⁾ تتعرض أموال المعونات الأجنبية للإختلاس والنهب.

ومما سبق يتضح أن الفساد الإقتصادي له أشكال عدة منفردة وأن ظاهرة الفساد الإقتصادي تنتشر في كافة المجالات الإقتصادية في مجال المال والإستهلاك والإنفاق في مجال التداول والتجارة والعمل.

في مجال المال: تتمثل اشكاله في السرقة والإختلاس والرشوة إستغلال الجاه والسلطان الرياخيانة الأمانة في المعاملات المالية⁽¹⁶⁾.

في مجال الاستهلاك والإنفاق: تتمثل في الإسراف والتبذير في الإنفاق العام والتقليد غير النافع

في مجال العمل: تتمثل أشكال الفساد في الإهمال والتقصير وعدم الانضباط والالتزام بتنظيم العمل المحسوبة⁽¹⁷⁾ وعدم تكافؤ الفرض ويخسر العامل حقوقه وعدم الإلتزام بأدائها.

ثانياً: المنهج التشريعي في مكافحة الفساد**الإقتصادي**

نجد أن هذا المنهج يتبع ثلاث توجهات اساسية، تتمثل في المعالجة الإدارية والقانونية والمعالجة الإعلامية والمعالجة عن طريق الإصلاح المؤسسي وترشيد السياسات الإقتصادية⁽¹⁸⁾.

الدول المنتجة للموارد الطبيعية من نشر
نشراتفاقيات التنقيب والتصريح بأسعار وكميات
البيع.

- يضاف إلى ذلك، أن كل من صندوق
النقد الدولي والبنك العالمي قد إنضموا إلى
الجهود بإطلاق برامج متعددة هدفها تعميم
الشفافية في الدول الأعضاء بما في ذلك القطاع
الخاص في المجالات الاقتصادية والمالية
والإحصائية وفي ضل ذلك يتم تقديم برامج
تحتوي على تقارير تفصيلية تراعي المعايير
والمواثيق في المجالات المذكورة أعلاه وتشجيع
الدول الأعضاء على نشرها، الأمر الذي أدى إلى
نشر عن ما يزيد عن مائة تقرير منذ بدأ هذه
البرامج التقييمية عام 1997 وهدف ذلك هو
تحقيق المزيد من الشفافية⁽²⁴⁾.

ج) إستقلالية القضاء وفعاليتيه والفصل بين سلطات الدولة :

إن ما أوردته مختلف تقارير الأمم المتحدة
المتخصصة (تقارير البنك الدولي ومنظمة
الشفافية الدولية تؤكد جميعها على أليتين
أساسيتين لمكافحة الفساد⁽²⁵⁾ والتي أسسها بيتر
إيجن عام 1993 في سويسرا، والعمل على عدم
إنتشاره وهما إستقلالية القضاء وفعاليتيه
والفصل بين السلطات

1 إستقلالية القضاء وفعاليتيه :

لكي يتقدم الإقتصاد يحتاج إلى ترتيبات
مؤسسية لفض النزاعات بين الشركات
والحكومات والمواطنين كما يحتاج إلى إزالة

الفساد وتتبع ممارسة الفساد وبطرق عديدة
ومختلفة⁽²²⁾.

ب) المعالجة الإعلامية:

تعتمد على تعزيز الشفافية في أعمال
الأجهزة والهيئات الحكومية وتعميق الوعي لدى
كافة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بشأن
إتخاذ القرارات وإنتهاج السياسات ذات الأثر في
الأوضاع الاقتصادية، وقد ظهرت في الآونة الأخيرة
مبادرات عديدة منها الدعوة إلى الشفافية المتمثلة
فيما يلي⁽²³⁾:

- مدونة سلوك النقد الدولي للممارسات
الجيدة بشأن الشفافية المالية الصادرة في عام
1995 وتم تحديثها عام 2001 والتي تستند إلى
أربع مبادئ جوهرية

- وضوح الأدوار والمسؤوليات
- إتاحة المعلومات للعامة
- عمليات الميزانية المفتوحة
- ضمانات النزاهة

- مبادرات الحكومة الإلكترونية والتي
تمكن المواطن ودوائر الأعمال من إستخدام
الأنترنيت أو الألكشاك الإلكترونية في خدمات
مثل تسديد الضرائب والتوريدات ومتابعة
القضايا أمام المحاكم والجمارك.

- قوانين حرية المعلومة
- تجربة أوغندا (مسموح إقتناء مسار
المصرفات) التي تنشر البيانات بشأن الإنفاق
الحكومي في تقديم الخدمات، مثل التعليم وغيره.
- مبادرة الشفافية في الصناعات
الإستراتيجية والتي إنطلقت من بريطانيا لحث

قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة.

خاتمة

مكافحة الفساد يتطلب معرفة أسبابه الحقيقية ومحاولة تشخيصها ولا يتم ذلك إلا بالأخذ بكل هذه الأسس كلية ولا بد من العمل على إصلاح الدولة والمجتمع واخضاعها لإرادة الشعب وقفا لأسس الديمقراطية وتحت مظلة القانون.

المراجع:

- 1- سلام إبراهيم عطوف كبة، غسيل الفساد العظيم العراق العدد 53 سنة 2005، ص.523
- 2- صلاح الدين حسن السيبي، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، مكتبة الأسرة قضايا اقتصادية، ص125- 127.
- 3- الفساد حول العالم، آفة تنخر الدول وتقود تنميتها ظاهرة مستفحلة وجهود ضئيلة تتسبب في فشل الدولة، شبكة النبا المعلوماتية منشور بشبكة المعلّمات الدولية:
http:www.
Anabaa.org/nbanews/2010/7284.htm
- 4- نور الدين بومدين غسيل الأموال، الإسكندرية 1999 ص23.
- 5- نور الدين بومدين غسيل الأموال المرجع نفسه ص.6
- 6- هناك عدة تسميات كثيرة للإقتصاد الأسود قد يشار إليه بالإقتصاد المغمور (Black economy) وقد يشار إليه بالإقتصاد الخفي (Hidden economy).
- 7- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي التهريب الغربي والإقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديد للنشر الإسكندرية 2002، ص.13

كافة الغموض في كافة النصوص في كافة القوانين المتبعة والأنظمة والقضاء هو الجهة الرسمية القادرة على استخدام قدرة الدولة على سلطة تنفيذ الأحكام، وهو يحكم على سلطة مشروعية إجراءات السلطتين التشريعية والتنفيذية.

2 الفصل بين السلطات :

فهو يحقق المزيد من الثقة لدى المواطنين بإستقرار القواعد المعمول بها، إلا أن الأمر على عكس ذلك خاصة في البلدان النامية فالسلطة التشريعية في هذه البلدان تكون رقابتها في الغالب ضعيفة بسبب محدودية قدراتها وعدم توافر المعلومات الكافية لديها، وغالبا ما تسيطر السلطة التنفيذية على التشريعية.

ك) تفعيل القوانين المتعلقة لمكافحة

الفساد

حيث يتم القضاء على الفساد لا بد من أعمال كافة القوانين المتعلقة لمكافحة الفساد على جميع المستويات مثل (قانون الافصاح عن الذمم المالية، قانون الكسب غير المشروع قانون الحرية، الوصول إلى المعلومة، والقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة واستغلال الوظيفة في قانون العقوبات.

ه) التركيز على البعد الاخلاقي وتنمية

الدور الجماهيري في مكافحة الفساد

من خلال التركيز في دعوة كافة الأديان الى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة ومن خلال

- 8- سوزي عدلي ناشر الإيجار في السير بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي مكافحة مصر لظاهرة الإيجار اليسير وفقا لقانون رقم لسنة 64 دار المطبوعات الإسكندرية بدون سنة طبع ص.69
- 9- stavors katsios :the shadow economy and corruption in greece ; op ;cit p7172.
- 10- edition cinting: tax evasion in a corriot economy; the centre of policy studie is a recherche centre at monch university devoted to qunantitative anly of issues relevant to Australian economic policy central paper no G 133 october 1999
- Lcarroscuis. M.cubotare. Npotiuc and L Beyan corruption Moldove Shision 2003.
- 11- يحيى عنتر النجار الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، دار الجامعة الجيزة، مصر ص 120-121.
- 12- يحيى عنتر النجار، المجرع نفسه، ص.212
- 13- علي لطفي، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس القاهرة 1988، ص 53- 55.
- 14- بشير مصطفى، الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة، شبكة المعلومات الدولية: [http :sites,googlr.com/set/boiwbiaboiubaba](http://sites.google.com/set/boiwbiaboiubaba).
- 15- مصطفى، الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة، مرجع سابق، ص53 في نفس المعنى، بلال زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، مرجع سابق، ص152- 155.
- 16- pieter bottelir , senior advisor : the social and economic cost of corruption op;cit p5.
- ونفس المعنى نادر عبد العزيز مشا في تبييض الأموال (دراسة المقارنة) مرجع سابق ص 13 شبكة الانترنت الدولية: [www.hoffaz- .org/alforquan/printphp.d454](http://www.hoffaz.org/alforquan/printphp.d454)
- 16- سلام كبة جرائم الفساد في العراق، مرجع سابق، ص.53
- 17- حسين شحاتة، الفساد الاقتصادي والاصلاح الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر
- الاقتصادي الاسلامي، دار الجامعة الجديدة مصر ص45- 49.
- 18- جورج العبد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية ط2 بيروت سنة 2002، ص.231
- 19- جورج العبد، المرجع نفسه، ص 231-232.
- 20- جورج العبد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص232- 233.
- 21- organization for economic cooperation and development.
- 22- pieter bottelir , senior advisor : the social and economic cost of corruption op;cit p6-7.
- 23- جورج العبد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص232- 233.
- 24- حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والقانونية، مرجع سابق، ص321- 322.
- 25- أحمد أبو دية، الفساد وسبله وآليات مكافحته، مرجع سابق، ص.5.